

اجلی الاعلام

ان الفتوى مطلقاً

على قول الاعلام

(استدلال)

تالیف

شیخ الاسلام محمد المذنب الدین الامیر محمد رضا الفاضل

قدس سره (المتوفی ۱۳۶۰ھ)

منظر الدعوة الاسلامیة

لاهور ۸
پاکستان

رسالة جلية

في

تحقيق ان المقلد لا يجوز له الاتقليد الامام

اجلى الاعلام

ان الفتوى مطلقاً

على قول الامام

تأليف

شيخ الاسلام محمد الملتزم والدين الامير محمد رضا الفاضل

قدس ستره (المتوفى ١٣٤٠هـ)

قد اعتنى بطبعه

منظر الدعوة الاسلامية

الطبعة ٨

مكتبة غوثية - بول سبيل
سبزی منڈی نزد پولیس چوکی
محلہ فرقان آباد کراچی - 5
فون : 4926110

الإمام أحمد رضا القادري البريلوي رحمه الله

مرجع علماء العرب والعجم المشار اليه بانامل الافاضل في العالم، شيخ الإسلام، اوجد العلماء الاعلام، قاصع البدعة، امام اهل السنة الامام احمد رضا البريلوي ابن رئيس المتكلمين فخر المدققين مولانا نقي علي البريلوي ابن الحبر العلم والبحر الطمطم مولانا رضا علي البريلوي قدست اسرارهم. ولد يوم الاثنين عاشر شوال (١٢٧٢ هـ / ١٨٥٧ م) ببلدة بريلي نشأ في ربوع الفضل والعرفان وفاق على معاصريه من العلماء والاقربان. قرأ العلوم الدينية والفنون الرسمية على ابي العلم وفرغ من تحصيلها وهو ابن ربيع عشرة سنة ثم بعد ذلك حفظ القرآن المجيد في شهر رمضان - بايع على يد امام العارفين قدوة السالكين مولانا السيد الـ رسول الحسيني المارهوري رضي الله تعالى عنه فحصل الخلافة التامة والاجازة العامة في جميع السلاسل و الحديث النبوي على صاحب الصلوة والسلام.

تشرف امام اهل السنة بزيارة الحرمين الشريفين مع والده الفاضل سنة ست وتسعين بعد الالف ومائتين واسند الحديث عن اجلة علماء الحرمين الطيبين مثل مولانا السيد احمد زيني دحلان الشافعي الملكي والشيخ عبد الرحمن سراج مفتي الاحناف بمكة والشيخ حسين بن صالح جميل الليل جرحهم الله تعالى ثم زار الحرمين الشريفين ثانيا سنة ثلاث وعشرين بعد الالف وثلاثمائة وحينئذ اكرمه علماء الحجاز غاية الاكرام واخذوا منه اساسا في الحديث والطريقة لما انهم رأوا علو مرتبته في العلوم والمعارف قال المؤرخ الشهير الحكيم عبد الحى اللكنوي في الجزء الثامن من نزهة الخاطر:

”والف بعض الرسائل اشار اقامته بالحرمين واجاب عن بعض المسائل التي عرضت على علماء الحرمين واعجبوا بغزارة علمه وسعة اطلاعه على المتون الفقهية والمسائل الاختلافية وعظم قدره وذكائه“
ومما الف ارتجالا اشار اقامته بالحرمين المحترمين كفل الفقيه الفاهم في احكام قرطاس الدراهم والدولة المكية بالمادة الغيبية وهذا كتاب عظيم الشأن جليل البرهان انطبع في التركية بسعي مجاهد الاسلام مولانا حسين حلمي شكر الله مساعيه الجميلة وتصانيفه تبلغ الفاتل على جلالة شان المؤلف ومن اعظم تصانيفه العطايا النبوية في الفتاوى المضوية في اثني عشر مجلد. صرن عمر الشريف في حماية الاسلام وكتابة اعداء الاسلام مما من علم من العلوم الدينية الراجحة والمندرسية الا وله فيه تصنيف منيف ولما ثار في الهند فتنة مخالفة للتقليد وسائر الرد

بحضرة سيد المرسلين صلى الله تعالى عليه وسلم وائمة المسلمين رضى الله تعالى عنهم قام الامام قدس سره بنصرة الاسلام والمسلمين وحفظ معتقاداتهم والرجوع على الفرق الضالة المضلة وقمع شبهاتهم واقام دلائل باهرة وبراهين قاهرة على ان مسلك اهل السنة والجماعة حق صراح بحيث لم يبق للنعايمين مجال المقاومة والمعارضة .
 قد اعترف الموافق والمخاصم بفضل وعلو كعبه في العلوم الشرعية والمسائل الفقهية حتى قال عبدالحى الحكيم المؤرخ في نزهة الخواطن :

”يندر نظيره في عصره في الاطلاع على الفقه الحنفى وجزئياته يشهد بذلك مجموع فتاواه
 وكتابه ”كفل الفقيه الفاهم في احكام قرطاس الدرام“

ولنعم ما قيل في الفضل ما شهدت به الاعداء . ومن تصانيفه الجليلة هذه الرسالة المباركة اعنى ”اجلى الاعلام ان الفتوى مطلقا على قول الامام“ التى قام بطبعها ونشرها ”مركزى مجلس ضياء لاهور ، جزى الله تعالى عنا وشائر المسلمين ناصرية ومعاونيه خير الجزاء والمصنف العلامة قدس سره قد اتى في هذه الرسالة الوجيزة تحقيقات خلت عنها الزبر والاسفار فانه اثبت مدعاه وشتيه اركانها بدلائل قاهرة وبيانات صافية ومن امعن النظر فيها ايقن انه بحر لا ساحل له وهذا امر مشترك في جميع تصانيفه كثر الله تعالى نفعها للجميع المسلمين . اورده المصنف العلامة قدس سره قبل بيان المقصود سبع مقدمات تعين على فهم المطلوب ثم اوضح مرامه تفضيلا وهذا ملخصه :

” ان المسئلة اما ان يحدث فيها شيء من الحوامل الستة او لا على الاول الحكم للحامل وهو قول الامام الضرورى المعقد على الاطلاق وعلى الثانى ان لم تكن فيها رواية عن الامام فخان حجة عما نحن فيه ولا شك ان الرجوع اذ ذاك الى المجتهدين فى المذهب وان كانت فاما مختلفة عنه او لا ، على الاول الرجوع اليهم وكيف ما كان لا يكون خروجا عن قوله رضى الله تعالى عنه وعلى الثانى اما وافقه صاحباه او احدهما او خالفاه على الاول العمل بقوله قطعا وكذلك على الثانى كما نصوا عليه ايضا وعلى الثالث اما ان يتفقا على شيء واحد او خالفا وتخالفا على الثانى العمل بقوله مطلقا على الاول اما ان يتفق للرجوع على ترجيح قولهما او قوله او لا بان يختلف قول فيا ولا يأتى ترجيح شيء منهما ، الاول لا كان ولا يكون قط ابد الا فى احدى الحوامل الست

له وهى مذكورة فى الفائدة الخامسة اعنى حدوث ضرورة او مرجع او عرف او تعامل او مصلحة مهمة تجلب او مفسدة ملحة تسلب ١٢
 كذا قال الامام المصنف قدس سره فى الفائدة الخامسة القول قولان ضرورى وضرورى فالضرورى هو المقول المنقول والضرورى ما لم يقله القائل نصا بالخصوص لكنه قائل به فى ضمن العموم الحاكم ضرورة ١٣

والثاني ظاهر ان العمل بقوله اجماعا لا ينبغي ان ينتطح فيه عنزان فالمسائل الى هنا الاخلاق
فيها وفيها جميعا العمل بقول الائمة هما وجد - بقي الثالث وهو ثامن ثمانية من هذه الشقوق
فهو الذي اتى فيه الخلاف فقل هنا ايضا لا تغيير حتى للمجتهد بل يتبع قول الائمة وان ادعى
اجتهاده الى ترجيح قولهما وقيل بل يتخير مطلقا ولو غير مجتهد والذي اتفقت كلماتهم على تصحيحه
التفصيل بان المقلد يتبع قول الائمة واهل النظر (المجتهد) قوة الدليل فقد التأمّت الكلمات
الصحيحة المعتمدة على ان المقلد ليس له الا تقليد الائمة وان افشى بخلافه مفت او مفتون
فان افتاتهم جميعا بخلافه في غير صورة الشيا ما كان وما يكون اهـ

وبعد هذا اورد خمسة واربعين نصا من الفضلاء الكبار على مدعاه قلله دره حيث افادوا
اجاد وكشف القناع عن وجه المرام كما ارادوا واداءا افادات وسر عبارات ابحاثا على بحر العلوم
اللكنوي والعلامة الشامي والعلامة الخيرانمي وغيرهم من المحققين توجب بصيرة للناظرين ولا شك
ان تصنيف هذه الرسالة خدمة جليلة للفقه العنفي واحسان عظيم على المسلمين ولا سيما المقلدين
للائمة الاعظم سويح الائمة ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه ولوراها الائمة الاعظم والائمة الاعظم
لقرت عيناه بها واستحسن سعي المصنف العلامة رحمه الله تعالى -

لحق الائمة احمد رضا القادري البريلوي رضي الله تعالى عنه الى جوار ربه لخمس بقين من
صفر المظفر (١٣٤٠هـ / ١٩٢١م) ببلدة بويلي (الهند) فكفن العلم في اكفانه واندفن الفضل باندقانه
لكن تصانيفه العالية المملوءة بتعليماته ترشد الناس الى الحق الى يوم القيامة انشاء الله تعالى
جل مجده الكريم -

محمد عبد الحكيم شرف القادري

بلاهور - الباكستان

٨ ذوالقعدة : ١٣٩٥ هـ

١٢ نوفمبر : ١٩٧٥ م

(غريته بالكتابة شاه محمد چشتي قصور، الباكستان)

[illegible]

عن قوله بجهلهم بدليله فانما نزيهم قد شتموا كتبهم بنصب الادلة ثم يقولون الفتوى على قول ابي يوسف مثلاً
وحيث لم تكن اهلاً للنظر في الدليل لم نصل الى تبينهم في حصول شرائط التفرع والتاصيل فعلياً حكاية ما
يقولونه لانهم هم اتباع المذهب الذين نصبوا انفسهم لتقريره وتخويره باجتهادهم وانظر الى ما قدمناه من قول
العلامة قاسم المجتهدين لم يفقدوا حق نظراً في المختلف وصحوا الى ان قال فعلياً اتباع الواجب و
العمل به كما لو اختلفوا في حياتهم (وفي) فتاوى العلامة ابن الشلبه ليس للقاضي ولا للمفتي العدل عن قول الامام الا
اذا صرح احد من المشايخ بان الفتوى على قول غيره فليس للقاضي ان يحكم بقول غيره بجهنفة في مسألة لم يصرح
فيها قول غيره ورجحوا فيها دليل بجهنفة على دليل فان حكم فيها حكمه غير ماض ليس له غير الانتقاض انتهى
اه كلامه في الرسالة وذكر نحوه في رد المحتار من القضاء وزاد في منحة الخالق انت ترى انها المتن المعتمدة قد
عشروا على غير مذهب الامام واذا افق المشايخ بخلاف قوله لفقد الدليل فحقهم فنحن نتبعهم اذ هم اعلم وكيف يقال
يجب علينا الا فتاؤ بقول الامام لفقد الشرط وقد قرأناه قد فقد الشرط ايضا في حق المشايخ فهل تراهم ارتكبوا منكراً والحال
ان الانصاف الذي يقبله الطبع السليم المفتي في زماننا يتقبل افتاء المشايخ وهو الذي مشى عليه العلامة ابن
الشلبه فتاواه حيث قال الاصل ان العمل على قول بجهنفة رضي الله تعالى عنه ولذا اترجم المشايخ دليله الا على
دليل من خالف من اصحابه يعجبون بما استدل به مخالفوه هذا اشارة العمل بقوله وان لم يصرحوا بالفتوى عليه
اذ الترجيح كصريح التصحيح لان المرجح طائفة بمقابله بالراجح وحينئذ فلا يعدل المفتي ولا القاض عن قوله الا اذا
صرح الى انهم قال هو الذي مشى عليه الشيخ علاء الدين الحصكفي ايضا في صفة شرحه على التنوير حيث قال اما
نحن فعلياً اتباع ما رجحوا ما صححوا كما لو اختلفوا في حياتهم فان قلت قد يكون قول الا بلا ترجيح وقد يختلفون في
التصحيح قلت يعمل بمثل ما علموا من اعتبار تغير العرف واحوال الناس ما هو الا رفق وما ظهر عليه التامل وما
قوى جهة لا يخلو الوجود ممن يميز هذا حقيقة لا ظناً وعلى من لم يميز ان يرجع لمن يميز لبراءة ذمته اه والله
تعالى اعلم اه **اقول** وتلك شكاة ظاهر عنك عارهاء ولنقدم لبيان الصواب مقدمات تكشف
الحجاب **الاولى** ليس حكاية قول فتاؤه فانما تخلى قول الا خارجة عن المذهب لا يتوهم احدنا انفتى بها
انما الافتاء ان تعتمد على شيء وتبين لسائلك ان هذا حكم الشرع في ما سألت هذا لا يجعل لاحد من دون ان يعرفه
عن دليل شرعي والا كان جزافاً وانما افتراء على الشرع ودخول تحت قوله عز وجل من يقولون على الله ما لا تعلمون
وقوله تعالى قل الله اذن لكم على الله تفترون **الثانية** الدليل على وجهين اما تفصيلي ومعرفة

مغنى الفتاوى
انه ليس حكاية
معرفة وانما دليل
على
بجلى
الدليل دليلون
فصل في
معرفة بالفتوى
بجلى لا بد منه
للمفتي

خاصة باهل النظر الاجتهاد فان غيره وان علم دليل المجتهد في مسألة لا يعلمه الا تقليدا كما يظهر مما بينا في رسالتنا
 للباركة انشاء الله تعالى الفضل الموهبي في معنى اذا صح الحديث فهو مذهبي فان قطع تلك المنازل التي
 بينا فيها لا يمكن الاجتهاد اشار الى بعض قليل منه في عقود رسم المفتي اذ نقل فيها ان معرفة الدليل انما تكون للمجتهد
 لتوقفها على معرفة سلامته من المعارض هي متوقفة على استقرار الادلة كلها ولا يقدر على ذلك الا المجتهد اما مجرد
 معرفة ان المجتهد اخذ الحكم القلاني من الدليل القلاني فلا فائدة فيها اها واجمال كقول سجنه فاسألو
 اهل المذكور كنتم لا تعلمون وقوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم فانهم العلماء على
 الاصح وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اسألو اهل العلم يعلموا فانما شفاء العي السؤال عن هذا نقول ان اخذنا بقول
 اما ما ليس تقليدا شرعيا لكونه عن دليل شرعي تام هو تقليد في عدم معرفتنا بالدليل التفصيلي اما التقليد الحقيقي
 فلا مساع له في الشرع وهو المراد في كل ما ورد في ذم التقليد الجاهل الضلال يلتبس على العوام فيطوونه على التقليد العرفي
 الذي هو فوض شرعي على كل من لم يبلغ رتبة الاجتهاد قال المدقق البهاري في مسلم الثبوت لتقليد العمل بقول الغير من
 غير حجة كاخذ العامى للمجتهد من مثله فالرجوع الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم او الى الاجماع ليس منه و
 كذا العامى الى المفتي القاضى الى العدل لا يجاب النص في ذلك عليهما لكن العرف على ان العامى مقلد للمجتهد قال الامام
 وعليه معظم الأصوليين اهو وشرح المحقق للعلوم في فوائده الرجوع هكذا التقليد العمل بقول الغير من غير حجة
 متعلق بالعمل المراد بالتحجج حجة من الحجج الاربعة والا فنقول للمجتهد دليله حجة (كاخذ العامى) من المجتهد
 (روا) اخذ المجتهد عن مثله الرجوع الى النبي عليه واله واصحابه الصلوة والسلام والى الاجماع ليس منه
 فانه رجوع الى الدليل وكذا رجوع العامى الى المفتي والقاضى الى العدل ليس هذا الرجوع نفسه تقليدا
 ولو كان العمل بما اخذوا به تقليدا (لا يجاب النص في ذلك عليهما) فهو عمل بحجة لا بقول الغير فقط (لكن العرف) دل
 وعلى ان العامى مقلد للمجتهد بالرجوع اليه (قال الامام) امام الحرمين وعليه معظم الأصوليين وهو
 المشتهر المعتمد عليه **اقول** فيه نظرين حجة **فأول** الفرق في الحكم بين اخذ والرجوع حيث
 لا رجوع الا لاخذ اذ لم يوجب الشرع الا له ولو سأل العامى ما له ولم يعمل به كان عابثا متلاعبا
 الشرع متعال عن الامر بالعبث فان لم يكن الرجوع تقليدا لوجوبه بالنص لم يكن اخذ ايضا من التقليد
 قطعاً لوجوبه بعين النص **وثانياً** الآية الاولى وجبت الرجوع والثانية الاخذ فطاح الفرق
وثالثاً ثبت ان اخذ الرجوع والاخذ فعلى تقرير الشارح يتناقض قوله التقليد اخذ العامى من المجتهد

والفريقين من التقليد
 الشيعى المذموم
 والعرف العرفى
 وبما ان اخذنا
 باقتوال امامنا
 ليس تقليداً
 انما هو تقليد
 العرف وهو عمل
 بالدليل الحقيقي
 وبما ان تقليد
 العوامى
 على العوامى
 هو تقليد
 العرف وهو عمل
 بالدليل الحقيقي
 وبما ان تقليد
 العوامى
 على العوامى
 هو تقليد
 العرف وهو عمل
 بالدليل الحقيقي

علام
 جلى

علم الله تعالى ما لم يعلم
 ولا ينبغي في حقه قول
 من تقليد ما لم يزل
 هذا تقليد الجاهل
 منقول من هادو لو كان
 به عن واقعة خبيثة
 قول الشهيد في القصة
 فليعلم انه ليس الاقوة
 تعالى عن هذا شأنه
 الكرامات من رضى الله
 المؤمنين المتكلمين
 بل والله

وقوله ليس منه رجوع العا^م الى المفتي فان المفتي هو المجتهد كما في المتن متصلا بما مر ورأبعا ان اريد بحجة
من الاربعة التفصيلية اعنى الخاصة بالجزئية النازلة بطل قوله فالرجوع الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
الاجماع ليس منه فانه لا يكون عن ادراك الدليل التفصيلي ان اريد الاجالية كالعمومات الشرعية بطل جعله خذ العا^م
من المجتهد تقليدا فانه ايضا عن دليل شرعي وخامسا اذ قد حكم^{وا} ان اخذ العا^م عن المجتهد تقليد فما
معنى الاستدراك عليه بقوله لكن المعروف^ا وسادسا ليس نفس الرجوع تقليدا قط والا لكان رجوعنا
الى كتب الشافعية لنعلم ما ذهب اليه امام المطلب في المسألة تقليدا لا يتزعمه احد وسابعا مثله
ادعج منه جعل خذ القاضي بشهادة الشهود تقليدا منه لم فانه تقليد لا يعرف عرف لا شرع ومن يتجاسر ان
يسمى قاضي اسلام ولو ابا يوسف مقلدا فيمين اذا قضى بشهادتهما على ذي بال الحق في حل المتن ما رأيتني
كتبت عليه هكذا التقليد الحقيقي هو العمل بقول الغير من غير حجة اصل (كاخذ العا^م) من مثله هذا
بالاجماع اذ ليس قول العا^م حجة اصلا لا لنفسه ولا لغيره (و) كذا اخذ المجتهد من مثله على مذهبه كقول
من عدم جواز تقليد مجتهد مجتهدا اخر وذلك لانه لما كان قادرا على الاخذ عن الاصل فالحجة في حقه هو الاصل
وعدوله عنه الى ظن مثله عدول الى ليس حجة في حقه فيكون تقليدا حقيقيا فالضمير في مثله الى كل من العا^م و
المجتهد لا الى المجتهد خاصة واذا عرفت ان التقليد الحقيقي يعتمد انتفاء الحجة رأسا فالرجوع الى النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم او الى الاجماع وان لم نعرف دليل ما قاله صلى الله تعالى عليه وسلم او قاله اهل الاجماع تفصيلا وليس
منه اى من التقليد الحقيقي لوجود الحجة الشرعية ولو اجمالا (و) كذا رجوع العا^م من ليس مجتهدا الى
المفتي وهو المجتهد (و) رجوع القاضي الى الشهود (العدل) واخذ ما يقولهم ليس من التقليد في شئ لا نفس
الرجوع ولا العمل بعده (لا يجاب النص) ذلك الرجوع والعمل عليهما فيكون عملا بحجة ولو اجمالية كما عرفت
هذا هو حقيقة التقليد لكن العرف^ا مضى رعا^ن ان العا^م مقلد للمجتهد فحمل عمله بقوله من دون معرفته دليله
التفصيلي تقليدا وان كان انما يرجع اليه لانه مأمور شرعا بالرجوع اليه الاخذ بقوله فكان عن حجة لا بغيرها
هذا اصطلاح خاص بهذه الصوة فالعمل بقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويقول اهل الاجماع لا يسميه
العرف ايضا تقليدا قال الامام (هذا عرف العامة) (و) مشي (عليه معظم الاصوليين) والاصطلاحات مسانئة
لا محل فيها للتنزيل بان هذا ضعيف ذاك معتد كما لا يخفى هذا هو التقرير الصحيح لهذا الكلام والله تعالى اعلم
الثالث^ا قول حيث علمت ان الجمهور على منع اهل النظر من تقليد غيره وعند

ولا ينبغي في مسلم
عليه الله تعالى عليه السلام
علم أحدنا ما ينبغي عليه
كما لا ينبغي على كل ذي
نفس فضلا عن النظر
إليه باليد من الله
من تقديروا على
لا ينبغي من غفلة
مع وضع
عليه السلام
مجدد العلوم

معرضه عليه
و معرضه عليه
و معرضه عليه
و معرضه عليه
و معرضه عليه
و معرضه عليه
و معرضه عليه

عليه
معرضه
عليه
معرضه
عليه
معرضه
عليه
معرضه

المذهب كتب ظاهر الرواية بناء على ما كان في منتهى كما مر تصريحهم به **اقول** بما يقع نظير ذلك
في نص الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم فقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم اذا استأذنت احدكم امرأته الى المسجد
فلا يمنعها رواه احمد البخاري ومسلم والنسائي في لفظ لا تمنعوا اما والله مساجد الله رواه احمد ومسلم
كلهم عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما والثاني رواه احمد وابوداود عن ابى هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم بزيادة ولينخرجن تغلات وقد مر صلى الله تعالى عليه وسلم بالخارج المحيض وذوات الخد
يوم العيد بن قيس بن جماعة المسلمين دعوتهم وتعتزل المحيض المصلحة قالت امرأة يا رسول الله احسنا ليس لها
جلبا قال صلى الله تعالى عليه وسلم لتلبسها صاحبته ما من جلبيها رواه البخاري ومسلم واخرين عن امر عطيته
رضي الله تعالى عنها ومع ذلك نهى الائمة للشواب مطلقا والعجائز نهى اثم عمو الهن على بقوله صلى الله تعالى
عليه وسلم الصبر والمستقاة من قول المؤمنين الصبر رضي الله تعالى عنها وان رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم رأى من النساء ما رأى ما منعهن من المسجد كما منعت بنو اسرائيل النساء ما رواه احمد والبخاري ومسلم
قال في التنوير والدور يكره حضورهن الجماعة ولو جمعة وعيد وعظرا مطلقا ولو عجز اليلار على المذهب
المفقق به لفساد الزمان استلزم الكمال بجنا العجائز المتغايرة اهد المراد بالمذهب من غير المتأخرين ولما رد
عليه الجوابان هذه الفتوى مخالفة لمذهب الامام وصاحبيه جميعا فانها اباحا للعجائز الحضور مطلقا والامام
في غير الظهور والعصر والجمعة فالافتاء يمنع الكل في كل مخالف للكل فالمعتمد مذهب الامام اه بمعتاه
اجاب عنه في التخرق لا فيه نظير بل هو مأخوذ من قول الامام وذلك انما منعهما لقيام الحامل هو فوط الشبهة بناء
على ان الفسقة لا ينتشرون في المغرب كما هم بالطعام مشغولون في الفجر والعشاء نامون فان فرض انتشارهم في
هذه الاوقات لغلبة فسقهم كما في زماننا بل تحريم اياها كان المنع فيها اظهر من الظهور اه قال الشيخ اسماعيل
وهو كلام حسن الى غاية اهش **السادسة** حامل اخر على العدل عن قول الامام مختص بأصحا النظر **ضعف**
دليله **اقول** في نظرهم وذلك لانهم مأموون باتباع ما ينظرون لهم قال تعالى فاعتبروا يا اولي الابصار
ولا تكلفوا بالوسع فلا يبيعهم الا العدل لا يخرجون بذلك عن اتباع الامام بل متبعون لمثل قوله
العام اذا صح الحديث فهو مذهبي ففي شرح الهداية لابن السخنة ثم شرح الاشباة لميرزا محمد رد المحتار اذا
الحديث كان على خلاف المذهب على الحديث يكون لك مذهبه لا يخرج مقلدا عن كونه حنفيا بالعمل به
فقد صح عنه انه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي **اقول** يريد الصحة فقها ويستحيل معرفتها

والمذهب في كتب ظاهر الرواية بناء على ما كان في منتهى كما مر تصريحهم به
في نص الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم فقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم اذا استأذنت احدكم امرأته الى المسجد
فلا يمنعها رواه احمد البخاري ومسلم والنسائي في لفظ لا تمنعوا اما والله مساجد الله رواه احمد ومسلم
كلهم عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما والثاني رواه احمد وابوداود عن ابى هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم بزيادة ولينخرجن تغلات وقد مر صلى الله تعالى عليه وسلم بالخارج المحيض وذوات الخد
يوم العيد بن قيس بن جماعة المسلمين دعوتهم وتعتزل المحيض المصلحة قالت امرأة يا رسول الله احسنا ليس لها
جلبا قال صلى الله تعالى عليه وسلم لتلبسها صاحبته ما من جلبيها رواه البخاري ومسلم واخرين عن امر عطيته
رضي الله تعالى عنها ومع ذلك نهى الائمة للشواب مطلقا والعجائز نهى اثم عمو الهن على بقوله صلى الله تعالى
عليه وسلم الصبر والمستقاة من قول المؤمنين الصبر رضي الله تعالى عنها وان رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم رأى من النساء ما رأى ما منعهن من المسجد كما منعت بنو اسرائيل النساء ما رواه احمد والبخاري ومسلم
قال في التنوير والدور يكره حضورهن الجماعة ولو جمعة وعيد وعظرا مطلقا ولو عجز اليلار على المذهب
المفقق به لفساد الزمان استلزم الكمال بجنا العجائز المتغايرة اهد المراد بالمذهب من غير المتأخرين ولما رد
عليه الجوابان هذه الفتوى مخالفة لمذهب الامام وصاحبيه جميعا فانها اباحا للعجائز الحضور مطلقا والامام
في غير الظهور والعصر والجمعة فالافتاء يمنع الكل في كل مخالف للكل فالمعتمد مذهب الامام اه بمعتاه
اجاب عنه في التخرق لا فيه نظير بل هو مأخوذ من قول الامام وذلك انما منعهما لقيام الحامل هو فوط الشبهة بناء
على ان الفسقة لا ينتشرون في المغرب كما هم بالطعام مشغولون في الفجر والعشاء نامون فان فرض انتشارهم في
هذه الاوقات لغلبة فسقهم كما في زماننا بل تحريم اياها كان المنع فيها اظهر من الظهور اه قال الشيخ اسماعيل
وهو كلام حسن الى غاية اهش **السادسة** حامل اخر على العدل عن قول الامام مختص بأصحا النظر **ضعف**
دليله **اقول** في نظرهم وذلك لانهم مأموون باتباع ما ينظرون لهم قال تعالى فاعتبروا يا اولي الابصار
ولا تكلفوا بالوسع فلا يبيعهم الا العدل لا يخرجون بذلك عن اتباع الامام بل متبعون لمثل قوله
العام اذا صح الحديث فهو مذهبي ففي شرح الهداية لابن السخنة ثم شرح الاشباة لميرزا محمد رد المحتار اذا
الحديث كان على خلاف المذهب على الحديث يكون لك مذهبه لا يخرج مقلدا عن كونه حنفيا بالعمل به
فقد صح عنه انه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي **اقول** يريد الصحة فقها ويستحيل معرفتها



العدل عن قوله
باب عوى ضعف
دليله خاف
بالجهد بن في
المذهب وهم
لا يخرجون به
عن المذهب
فالم
المراد في اذا
صح الحديث
فهو مذهبي
الجمعة الفقهية
ولا تكلفوا

لا لمجتهدين المصطلحة عند الحديثين كما بينته في الفضل الموهبي بل كل قاهرة يتعين استغادتها
 قال ش فاذا نظر اهل المذهب في الدليل فعلموا به من نسبتها الى المذهب لكونه صادرا باذن صاحب المذهب لا
 شك انه لو علم ضعف دليله جمع عند اتباع الدليل لا قوتى لذار المحقق ابن الهمام على بعض المشايخ حديث افتوا
 بقول الامامين بانه لا يعدل عن قول الامام الا لضعف دليله اه **اقول** هذا غير معقول لا مقبول
 كيف يظهر ضعف دليله في الواقع لضعف في نظرهم من مقلديه وهو لا واجلة ائمة الاجتهاد المطلق مالك و
 الشافعي واحمد ونظروا وهم رضي الله تعالى عنهم يطبقون كثيرا على خلاف الامام وهو جامع منهم على ضعف دليله
 ثم لا يظهر بهذا اضعفه ولا ان مذهب هؤلاء مذهب فكيك بمن ومنهم من لم يبلغ رتبة فهم نعمهم عاملون
 في نظرهم بقوله العام فعند ورون بل ما جوردون ولا يتبدل بذلك المذهب بل ترى ان تحديد الوضع بثلاثين
 شهرا دليله ضعيف بل ساقط عند اكثر المحققين لا يجوز احد ان يقول لا تقصار على علمين مذهب الامام وتحريم
 حيلة الابن رضاء انظر فيما ازعم البائع رتبة الاجتهاد المحقق على الاطلاق وزعم ان لا دليل عليه بل
 الدليل قاض بحكمها ولم ارم من اجاب عنه وقد تبعة عليه ش فهل يقال ان تحليلها مذهب الامام كل دليل
 بحسب من ابن الهمام وليس فيما ذكره ابن الهمام المام الى الادعى من صحة جعل مذهب الامام انما فيه جواز العدول لهم
 اذا استضعفوا دليله واين هذا من ذاك نعم في الوجوه السابقة نصير النسبة الى المذهب لا حاطة العلمانية
 لواقع في رتبة المكان كما قال في التنوير لمسألة فهي النساء مطلقا عن حضور المساجد على المذهب وهذه
 نكته عقل عن المحقق ش ففسر المذهب بمذهب المتأخرين هذا واما نحن فلم نؤمر بالاعتناء بالابصار بل
 بالسؤال عما عمل ما يقول الامام غير باحثين عن دليل سوى الاحكام فان كان العدول للوجوه السابقة اشتراك فيه
 لخواص العوام اذا عدل حقيقة بل عمل بقول الامام وان كان لدعوى ضعف الدليل اختص بمن يعرفه لذا قال في البحر
 قد وقع للمحقق ابن الهمام في مواضع الرد على المشايخ في الافتاء بقولها بانه لا يعدل عن قوله الا لضعف دليله لكن
 هو اي المحقق اهل النظر في الدليل من ليس اهل النظر فيه فعليه الافتاء بقول الامام اه **السابعة**
 اذا اختلف التصحیح فقدم قول الامام الا قدم في رد المختار قبل ما يدخل في البيع تبعا اذا اختلف التصحیح اخذ بما
 هو قول الامام لانه صاحب المذهب اه وقال في التدقيق وقف البحر وغيره متى كان في المسألة قولان مصححان جاز
 القضاء والافتاء باحدهما اه فقال العلامة ش لا تخيير لو كان احدهما قول الامام والاخر قول غيره لان لما
 تعارض التصحیحان تساقطا فرجعنا الى الاصل هو تقديم قول الامام بل في شهادات الفتاوى الخيرية

معه وضعت
 على العلامة ش
 لا يتبدل المذهب
 بتصحیح ما
 لا يجوز من خلاف
 مذهب الامام
 علام
 جلي الا
 معه وضعت
 عليه
 عند اختلاف
 التصحیح يقدم
 قول الامام

و تطفل علی الجبرده علی ش
و تطفل علی الجبرده علی ش
و تطفل علی الجبرده علی ش
و تطفل علی الجبرده علی ش

۲۰
علی بن محمد علی
نطفہ
علی بن محمد علی
علامہ شامی فرماتے ہیں
ترغیب علیہ السلام
اور بلازم کی وجہ سے
کی دلہنہ ایمان دے
حق تعالیٰ کہا جائے
و غیر اہم البیوسف
کی طرف نسبت سے

فقط علی بن ابی طالب
علی بن ابی طالب

قول ما منا وادب حكاية قول غيره من اهل هذا هبتا فانك انما اوجحين بالكسفة فليسوا مرجحين على الامام بالفتح قول
ش المشايخ اطلعوا على دليل الامام وعرفوا من اين قال **قول** من يروى عنه هذا وبأبي ليل اطلعتم عليه انما المنقول
عن الامام المسائل دون الدلائل اجتهاد الاصحاب استخراجها من الدلائل كل حسب مبلغ علمه ومنتهى فهمه فلم يدركوا شأوه
ولا معشأوه ولربما لم يلحقوا غيبه فان قلتم فتقولوا اطلعوا على دليل قول الامام ولا تقولوا على دليل الامام ورحم الله
مسيك ط اذا قال في قصده حواشي لدق يظهر قوة له راي اهل النظر في قول خلاف قول الامام بحسب ادراكه ويكون
الواقع بخلافه بحسب دليل يكون لصاحب المذهب دليل اخر لم يطع عليه اه **قوله** ولا يظن بهم انهم عدوا لواعي
قوله بجهلهم بدليله **قول** لا ننظر بانه لم يدرك ما ادركوا فاعتمد شيئا اسقطوه لضعفه
في الانصاف اي الظنين بعد وثايقا ليس في انذارهم ان لم يبلغوا مبلغ امامهم قد ثبت ذلك عن اعظم
المجتهدين في المذهب الامام الثاني فضلا عن غيره في الخيرات الحسان للامام ابن حجر المكي الشافعي في الخطيب
عن ابي يوسف ما رايت احدا اعلم بتفسير الحديث موضع النكت التي فيه من الفقه من ابي حنيفة وقال ايضا
ما خالفت في شيء قط قد بقرت الامر ايت مذهب الذي هاليل بن يحيى في الاخرة وكنت ربما ملت الى الحديث فكان هو
ابصر بالحديث الصحيح من مقال كان اذ صمم على قول رت على مشايخ الكوفة هل جئت تقوية قوله حديثا او اثرا
فربما وجد الحديثين الثلاثة فانيته بها فمنها ما يقول فيه هذا غير صحيح وغير معروف فاقول هو ما علمك بذلك
مع انه يوافق قولك فيقول ناعا الويل لاهل الكوفة وكان عند الاعمش فسل عن مسائل فقال ابي حنيفة ما نقل
فيها فاجاب فقال من اين لك هذا قال من احاديثك التي رويتها عنك وسرد له عدة احاديث بطرقها فقال الاعمش
حسبك ما حدثتك به في مائة يوم تحدثني به ساعة واحدة ما علمت انك تعلم هذه الاحاديث يا معشر الفقهاء
انتم اطباء ونحن الصيادلة وانت ايها الرجل اخذت بكل الطرفين اه **قول** وانما قال علمت الخ
لانه لم يرف في تلك الاحاديث موضع تلك الاحكام التي استنبطها منها الامام فقال علمت انك تأخذ هذه
من هذا وقد قال الامام الرجل سفين الثوري ما منا رضى الله تعالى عنهم انه ليكشف لك من العلم من شئنا غافلون
وقال ايضا ان الذي يخالف بالحقيقة يحتاج الى ان يكون اعلى منه قدرا وادورا وبعيدا يوجد ذلك وقال له
ابن شبرمة عجزت النساء ان يلدن مثلك عليك في العلم كلفة وقال بوسليم كان ابو حنيفة رضى الله تعالى
عنه عجايب من العجايب اغرب عن كلامه من لم يقر عليه فعن علي بن عاصم قال لعون عقلت ابي حنيفة بعقل نصف
اهل الارض لرحم بهم وقال الشافعي رضى الله تعالى عنه ما قامت النساء عن رجال اعقل من ابي حنيفة

فائدہ جلیب
امام کا اس قدر دین
مصلحت از انظار و مصلحت
رہنمائی خدا تعالیٰ عنہ
کی نصیحت کہ اگر کسی شخص
کو عقل کو اور دین کو
میں عقل نہیں پہنچتا
عقل کو خدا تعالیٰ
میں پہنچانے کا طریق
اور اس کے درجہ تک پہنچانے
کیا۔

امام احمد بن حنبل
رحمہ اللہ عنہما
فرماتے ہیں کہ اگر
کسی شخص کو عقل
میں نہیں پہنچتا
تو اس کو دین میں
پہنچانے کا طریق
یہ ہے کہ اس کو
دین میں پہنچانے کا
طریق بتا دے۔

امام ابو جعفر
رحمہ اللہ عنہما
فرماتے ہیں کہ اگر
کسی شخص کو عقل
میں نہیں پہنچتا
تو اس کو دین میں
پہنچانے کا طریق
یہ ہے کہ اس کو
دین میں پہنچانے کا
طریق بتا دے۔

[illegible]

وقال كوين جيش لجمع عقلة عقل اهل منه لرحم عقله على عقولهم الكل من الجيوات الحسن عن محمد بن باقر عن
يحيى بن آدم قال كان شريك داود الا اصغر غلمان ابي حنيفة وليتهم كانوا يفقهون ما يقول وعن سهل بن
مزيك وكان من ائمة مروا غاخالقه من خلفه لانه لم يفهم قوله هذان عن مناقب الامام الكركدي في ميزان الشريعة الكبرى
لسيد العارف الامام الشعراي سمعت سيدنا عليا الخواص رضي الله تعالى عنه يقول مدارك الامام ابي حنيفة دقيقة
او كما يطلع عليها الا اهل الكشف من كابر الاولياء **ام قوله** شخواتكم بنصب لادلة **اقول**
دراية لرواية واين الدراية من الداية **قوله** ثم يقولون المفتي على قول ابي يوسف مثلاً **اقول**
لانهم لم يظهروا لهم مظهر الامام وهم اهل النظر فلم يسموهم الا اتباع ما عن لهم وذلك قول الامام لا يجعل لاحد
ان يفتي الخ ولو ظهر لهم مظهر له لانوا اليه مذعنين **قوله** فعلياً حكاية ما يقولونه **اقول**
هذا على من ترك تقليد الى تقليد هم اما من قلداً فعليه حكاية ما قاله والاخذ به **قوله** لانهم هم اتباع
المذهب **اقول** فالمتبع الحق بالاتباع من الاتباع **قوله** نصبوا انفسهم لتقريره **اقول**
على الرأس والعين انما الكلام في تغييره **قوله** عن العلامة قاسم كما وافقوا في حياتهم **اقول** ولا
حكمة الله ارايت ان كان الامام حياً في الدنيا وهو اء احياء افاقوا اياك انت تقلد **وثانياً** انما كلام
العلامة فيما فيه الرجوع الى فتوى المشايخ حيث لا درايتهم عن الامام او اختلفت الدراية عنه او وجد شيء من الخواص
الست المذكورة في الخامسة فانه عين تقليد الامام وانا انا عليه بيينة عادلة منكم من نفس العلامة
قاسم فهو اعلم بمرارة قلتم في شرح عقودكم قال العلامة المحقق الشيخ قاسم في تصحيحه ان المجتهدين لم يفقدوا حق
نظروا في المختلف رجحوا وصحوا فشهدتم مصنفاتهم بتوجيه قول ابي حنيفة والاخذ بقوله الا في مسائل السيرة واختاروا
الفتوى فيها على قولها او قول احد هما وان كان الخرمع الامام كما اختاروا قول احدهما فيما لا نص في الامام للمعاني التي اشار
اليها القاصي بل اختاروا قول فرفي مقابلة قول لكل نحو ذلك وتوجيهاتهم وتصحيحاتهم باقية فعلياً اتباع الواجب
والعمل به كما وافقوا في حياتهم وكلام الامام القاصي سيأتي عند سرد النقول بتوفيق الله تعالى صرح فيه بالعمل
بقوله رضي الله تعالى عنه ان خالفنا لا لتعامل بخلافنا وتغيير الحكم بتغيير الزمان فتبين لله الحمد في فعل العلامة
قاسم فعلياً اتباع ما رجحوا انما هو فيما لا نص فيه للامام يلحق به اختلفت فيه الرواية عنه او في احدى الخواص
الست فاحفظه حفظاً جيداً ففيه ارتفاع المحجب عن اخوها والله الحمد لكثير اطيبا مبادكا فيه ابداً وهذه عبارة
العلامة قاسم التي ورد بها السيد ههنا ملقطاً من اولها واخوها لوتاً ما لها تماماً لما كان يخفي عليه الامر وكثيراً ما تحدث

[illegible]

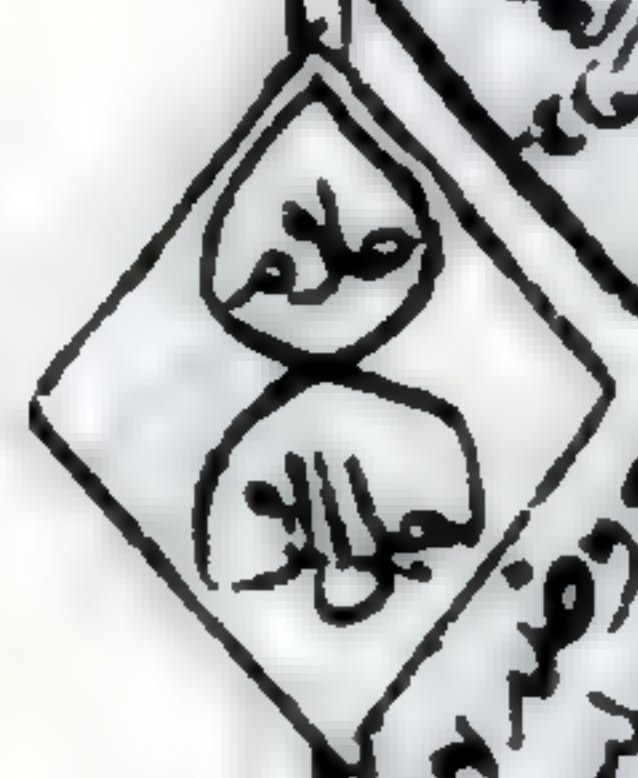
معرضه
معرضه
معرضه
معرضه

و علیہ
موضوعه
و علیہ
موضوعه
و علیہ
موضوعه
و علیہ
موضوعه
و علیہ
موضوعه

مغنی عن العلم والفضل

امثال الصور قبل التخصيص وبالله العصمة **وثالثا** على فرض الغلط لو اذ العلامة قاسم ما تريد ان كان محجوبا
 بقول شيخنا المحقق حيث طلق الذي نقلتموه وقبلتموه من جهة مراد اعلی المشايخ فتأولهم بقولهما قائلان لا يدل
 عن قولنا لا لضعف دليله **قوله** عن العلامة ابن الشلبی الا اذا صرح احد من المشايخ بان الفتوى
 على قول غيره **اقول ولا** سائرهم موافقون لهذا المقتضى ومخالفون له وساكنون فلم يرجحوا شيئا حتى
 في التعليل الجدل لا بوضعه متنازلا ولا بقصدا او التقديرا وغير ذلك من جهة الاختيار الثالث لم يقع
 الثاني ظاهر المنع وكيف يعدل عن قول الامام المرحوم من عامة اصحاب التزجيم بقوله رجل احدث قال في الذي تنجس
 اليه قال من وقت العلم فلا يلزمهم شيء قبله قيل به يفتى هو قال في الله جل الجوهرة وفي فتاوى المعتابي قولها هو
 المختار اه قال ط واما عبرة بقيل لرد العلامة قاسم له مخالفة عامة الكتب فقد حرم دليله كثير منها وهو الا حوط
 ثم اراه بل قال في ذلك لاجل نتيجة العقد عند الامام كوط وهو مكرها وقال ان علم الحرمة حد عليه الفتوى خلاصة
 لكن المرحوم في جميع الشرح قول الامام فكان الفتوى عليه اولى قاله قاسم في تصحيحه لكن في التمسك اني عن المضمرات
 على قولها ما الفتوى هو قال مثل سندك على قوله جميع الشرح فان المضمرات من الشرح وفيه ان ما في عامة الشرح
 مقدم اه فمهما جعلت الفتوى على قولها الفتوى وافقها بعض الشرح المعتمدة ولم يقل لان عامة الشرح رجحت
 بدليله بقى الاول وهو ما لم لا شك ولا يوجد الا في حد الصور الست وح يكون حد ولا الى قوله لا عنه كما
 علمت **وثانيا** بوجه اخر اريت ان قال الامام قولا وخالفه صاحب حبيه ولا رواية عن الاخر فاقتى حد من
 المشايخ بقول صاحب فان افقه الباقر فقدم مرادوا خالفوه فظاهر كذا ان خالف بعضهم ووافق بعضهم
 لما مر في السابقة اما ان لم يرد عن الباقرين شيء وهي الصورة التي نكرنا وقوعها فهل يجزى اتباع تلك الفتوى
 ام لا على الثاني ان قولكم علينا اتباع ما صححه كما لو اتوا في حياتهم فان فتوى الحياة واجبة العمل على المستفتي
 وان كان المقتضى واحدا لم يخالفه غيره وليس له التوقف عن قبولها حتى يجتمعوا او يكثروا وعلى الاول لم يجز العمل على قول
 الامام الى قول صاحب لا تزجج رأي صاحبنا فمما في هذا المقتضى اليه اذ ليس هذا الافتاء فصار يرفع الخلاف بل لا افتاء مفتون
 من مستفتي انا حاصله والمراد في ارجح عند في ذن توجه رأي احد المصاحبين بانضمام رأي الاخر اعلی اعظم لان كلا
 منهما اعلم واقدام من جميع من جاء بعدهما من المرجحين فكل مخالف فيه لا امام صاحباه وجب فيه ترك قولهما
 وهو خلاف الاجماع **وثالثا** على التسليم معكم ابن الشلبی انظر وامن معنا اخر الكلام **قوله** فليس للقاضي
 ان يحكم يقول غير ابي حنيفة في مسألة لم يرجح فيها قول غيره ورجحوا فيها دليل ابي حنيفة على دليله

مع اقول
 لانه في المصنفين
 على القول بالاجماع
 فكل اعلم منه
 و
 معروضه
 على
 معروضه
 على
 معروضه
 على



العلماء

علامہ

۱۲

۱۲

قلت نعم فان المتأخرين الذين خالفوا المصنف في المسائل لما ذكره لم يخالفوه الا في ما عرفت بعد من العلم بالمعنى
اتباع عرف المحاد في الالفاظ العرفية وكذلك في الاحكام التي بناها المجتهد على ما كان عرفه ما ندر تغير عرفه الى عرف اخر
اقتداء بهم لكن بعد ان يكون المفق من له اى نظر صحيح ومعروفة بقواعد الشريعة حتى يميز بين المرفق الذي يجوز بناء الاحكام
عليه وبين غيره قال كيت في رد المحتار في باب القسامة فيما لو ادعى على رجل من غير اهل المحلة وشهدا ثمان منهم عليه قبل
عنده وقالوا تقبل الخ نقل السيد الحموي عن العلامة للقدح في نقل توقفت عن الفتوى بقول العام منعت من شاعته
لما يترتب عليه من الضرر العام فلن من عرفه من المتقدمين يتجاسر على قتل النفس في المحلات الخالية من غير اهلها معتمدا
على عدم قبول شهادة عليهم حتى قلت ينبغي الفتوى على قولها لا سيما في الاحكام تختلف باختلاف الياام انتهى وقالوا
اذا رجع صاحب الاصل الى صحتها هو ادعى مع قدرة على الاعلى جيب عليه خراج الاصل قالوا لو هذا يعلم ولا يفتى به كيلا يقبر
الظلمة على اخذ اموال الناس قال في النهاية ورد بانة كيف يجوز الكتمان لو اخذوا كان في موضعه لكونه لاجبلا وجيب بان
اعتينا بذلك لا ادعى كل ظالم فيرض ليس شأنها ذلك انها قبل هذا كانت تزرع الزعفران مثلاً في اخذ خراج ذلك
وهو ظلم عدوان انتهى كذا في فتح القدير قالوا لا يفتى بهذا لما فيه من تسلط الظلمة على اموال المسلمين اذ يدعى كل ظلم
ان الرض تصلى لزراعة الزعفران نخوة وملاجه صعب انتهى فقد ظهر لك ان جرم المفتي والقاضي على ظاهر المنقول مع
توك العرف والقرائن الواضحة وبالجمل بالحوال الناس يلزم منه تضييع حقوق كثيرة وظلم خلق كثير بين ١ هـ
اقول ومن ذلك لقاء السيد بنقل انقاض مسجد خرباً خولة استغنى هذا الى مسجد اخو قال في رد المحتار
وقد وقعت حادثة شملت عنهما في امير اراد ان ينقل بعض اجماع مسجد خرباً في سفر قاميون بد مشق ليلط بها مع
الجامع الاموي فاقبعت بعد الجواز متابعة للشرع بل لا ثم بلغني ان بعض المتغلبين اخذ تلك الاجماع لنفسه فندمت
على ما افيتت به اهو ومن ذلك افتاء جد المقدسي بجواز اخذ الحق من خلاف جنسه هذا رخصه في الحقوق قال
في رد المحتار قال القسطنطين وفيه ايام الى ان لمان ياخذ من خلاف جنسه عند المجانسة في المالية وهذا اوسع فيجوز
الاخذ به وان لم يكن مذهبا فان الانسان يعذر في العمل عند الضرورة كما في الزنا هذا ٢ هـ قلت وهذا ما قالوا انه
لا مستند له لكن رأيت في شرح نظم الكنز للمقدسي من كتاب الحجوق قال ونقل جده الذي لاهه الجمال لا شقرفه
مشرحه للقدودي ان عدم جواز الاخذ من خلاف الجنس كان في زمانهم لطاوعتهم في الحقوق والفتوى اليوم على
جواز الاخذ عند المقدسة من اى طائفة كان لا سيما في حيارنا المملوكة منهم العقوق اهو ومن ذلك افتاء في مراراً بعدم
انفساخ نكاح امرأة مسلم بل قد ادعاهم لا رأيت من نكاحهن من مباداة الى قطع الصلة مع عدم مكان استرقاقهن

ما علم من هذا الخبر
في رد المحتار في باب القسامة
فيما لو ادعى على رجل من غير اهل
المحلة وشهدا ثمان منهم عليه قبل
عنده وقالوا تقبل الخ نقل السيد
الحموي عن العلامة للقدح في نقل
توقفت عن الفتوى بقول العام منعت
من شاعته لما يترتب عليه من الضرر
العام فلن من عرفه من المتقدمين
يتجاسر على قتل النفس في المحلات
الخالية من غير اهلها معتمدا على
عدم قبول شهادة عليهم حتى قلت
ينبغي الفتوى على قولها لا سيما في
الاحكام تختلف باختلاف الياام
انتهى وقالوا اذا رجع صاحب الاصل
الى صحتها هو ادعى مع قدرة على
الاعلى جيب عليه خراج الاصل قالوا
لو هذا يعلم ولا يفتى به كيلا يقبر
الظلمة على اخذ اموال الناس قال في
النهاية ورد بانة كيف يجوز
الكتمان لو اخذوا كان في موضعه
لكونه لاجبلا وجيب بان اعتينا بذلك
لا ادعى كل ظالم فيرض ليس شأنها
ذلك انها قبل هذا كانت تزرع
الزعفران مثلاً في اخذ خراج ذلك
وهو ظلم عدوان انتهى كذا في فتح
القدير قالوا لا يفتى بهذا لما فيه
من تسلط الظلمة على اموال المسلمين
اذ يدعى كل ظلم ان الرض تصلى
لزراعة الزعفران نخوة وملاجه
صعب انتهى فقد ظهر لك ان جرم
المفتي والقاضي على ظاهر المنقول
مع توك العرف والقرائن الواضحة
وبالجمل بالحوال الناس يلزم منه
تضييع حقوق كثيرة وظلم خلق
كثير بين ١ هـ **اقول** ومن ذلك
لقاء السيد بنقل انقاض مسجد
خرباً خولة استغنى هذا الى مسجد
اخو قال في رد المحتار وقد وقعت
حادثة شملت عنهما في امير اراد ان
ينقل بعض اجماع مسجد خرباً في سفر
قاميون بد مشق ليلط بها مع
الجامع الاموي فاقبعت بعد الجواز
متابعة للشرع بل لا ثم بلغني ان
بعض المتغلبين اخذ تلك الاجماع
لنفسه فندمت على ما افيتت به اهو
ومن ذلك افتاء جد المقدسي بجواز
اخذ الحق من خلاف جنسه هذا رخصه
في الحقوق قال في رد المحتار قال
القسطنطين وفيه ايام الى ان لمان
ياخذ من خلاف جنسه عند المجانسة
في المالية وهذا اوسع فيجوز
الاخذ به وان لم يكن مذهبا فان
الانسان يعذر في العمل عند
الضرورة كما في الزنا هذا ٢ هـ
قلت وهذا ما قالوا انه لا مستند
له لكن رأيت في شرح نظم الكنز
للمقدسي من كتاب الحجوق قال
ونقل جده الذي لاهه الجمال لا
شقرفه مشرحه للقدودي ان عدم
جواز الاخذ من خلاف الجنس كان في
زمانهم لطاوعتهم في الحقوق
والفتوى اليوم على جواز الاخذ
عند المقدسة من اى طائفة كان
لا سيما في حيارنا المملوكة منهم
العقوق اهو ومن ذلك افتاء في
مراراً بعدم انفساخ نكاح امرأة
مسلم بل قد ادعاهم لا رأيت من
نكاحهن من مباداة الى قطع الصلة
مع عدم مكان استرقاقهن



في بلادنا ولا ضرر من جبرهن على السلام كما بينته في السير من فتاونا وكم له من نظير **وعلى الثاني**
 ان لم تكن فيها رواية عن الامام فخرج عما نحن فيه ولا شك ان الرجوع اذ ذاك الى المجتهدين في المذهب امكن
 فاما مختلفت عندنا على الاول الرجوع اليهم وكيف كان لا يكون خروجاً عن قوله رضي الله تعالى عنه ولا اعقلاً ولا
 محيئاً للنوادر على خلاف المظاهر فان ما خرج عن ظاهر الرواية مرجوع عنه كالنص عليه الجمهور والخير والشامي
 حقه ومما رجع عنه لم يبق قوله فتثبت على الثاني ما وافقه صاحباً واحداً او خالفه على الاول العمل بقوله
 قطعاً ولا يجوز لمجتهد المذهب ان يخالفهم الا في صور الثبوت اعق الحوامل الستة ليس خلافهم بل في خلاف فهم
 وكذلك على الثاني كما نصوا عليه ايضا وعلى الثالث اما ان يتفقا على شيء واحد او خالفوا وتخالفا - على الثاني العمل بقوله
 مطلقاً وعلى الاول اما ان يتفق المرجحون على ترجيح قولهما او قولهما اولاً ولا بان يختلفوا فيه او لا يأتي ترجيح شيء منهما
 الاول كان لا يكون قطاباً الا في احدى الحوامل الستة حينئذ تتبعهم لانه قول امامنا بل ائمتنا الثلاثة رضي
 الله تعالى عنهم صواباً لها وضرورياً له وان جهل احدنا بجهده ان يستخرج فرعاً من غير الست لجمع فيه المرجحون عن
 اخرهم على ترك قوله اختياراً وقولهما فلن يجدنا ابداً والله الحمد والثاني ظاهر ان العمل بقوله اجماعاً لا ينبغي ان ينتظم فيه
 عزان فالمسائل الى هذا الاختلاف فيها وفيها جميعاً العمل بقول الامام هما وجد - بقى الثالث هو من ثمانية من هذا
 المشقوق فهو الذي اتى فيه الخلاف فقل هنا ايضا لا تخيير حتى للمجتهد بل يتبع قول الامام وان ادى اجتهاد اولي ترجيح
 قولهما وقيل بل يتخير مطلقاً ولو غير مجتهد الذي تفقت كلماتهم على تصحيحه التفصيل بان المقلد يتبع قول الامام
 اهل النظر قوة الدليل فعدا لتأملت الكلمات الصحيحة للمعتد جميعاً على ان المقلد ليس له الاتقياء الامام ان افق
 بخلافه مقتاً ومفتون فان افتاءهم جميعاً بخلافه في غير صور الثبوت ما كان ما يكون والحمد لله رب العالمين
 صلواته الدائمة على عالم ما كان يكون وعلى له وصحبه وابنه عزوبه افضل ما سأل السائلون وهذا ما تلخص لنص كلماتهم
 وهو المفضل الصافي الذي في البحر فاستمع نصوص العلماء كشف الله تعالى بهم العياء وجلابهم عنا كل بلاد وعناء
 في تحيط الامام السرخسي ثم الفتاوى الهندية لا بد من معرفة فضيلين احدهما انه اذا اتفق اصحابنا في شيء ابو حنيفة
 وابو يوسف ومحمد رضي الله تعالى عنهم لا ينبغي للمقاضي ان يخالفهم برأيه والثاني اذا اختلفوا فيما بينهم قال
 عبد الله بن المبارك رحمه الله تعالى يؤخذ بقول ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه لانه كان من التابعين وزاحمهم في
 الفتوى هزاد العلامة قاسم تصحيحه ثم الشامي في رد المحتار فقوله اسد اتوى لم يكن اختلاف عصر وزمان اه
اقول قل السرخسي ايه يدل ان النهي للمجتهد لا ينبغي ان يفعل بدليل قوله لا بد فلا يقال المستحب

فتاوى
 ما خرج عن ظاهر
 الرواية فهو
 مرجوع عنه

علام
 حلال

اما مسائل
 الله تعالى عن
 التابعين و
 فتاوى زاحم
 ائمتهم
 في الفتوى

لا بد من معرفته اذ لا يحتاج الى فعله لا يحتاج الى معرفته انما العلم للعمل وفي فتاوى الامام الاجل فقيه النفس
 قاضي خان المفتي في زماننا من اصحابنا اذا استفتي في مسألة سئل عن ائمة اكانت لمسألة مروية عن اصحابنا في
 الروايات الظاهرة باختلاف بينهم فانه يميل اليهم ويفتي بقولهم ولا يخالفهم برأيه اكان مجتهدا متقنا لان الظاهر
 ان يكون الحق مع اصحابنا ولا يعدوهم اجتهاد ولا يبلغ اجتهادهم ولا ينظر الى قول من خالفهم ولا يقبل حجة لانهم
 عوفوا بالدلة وميزوا بين ما صح وثبت وبين ما ضاع فان كانت لمسألة مختلفا بين اصحابنا فان كان مع بحقيقة رحمه
 الله تعالى احد صاحبيه يؤخذ بقوله ما لو فور الشرائط والجمع ادلة الصواب فيها وان خالف بالحنيفة رحمه الله تعالى
 صاحباه ذلك فان كان اختلافا في عصر زمان كالقضاء بظاهر العدالة يأخذ بقول صاحبيه لتغير احوال الناس
 وفي المزاولة والمعاملة ونحوها يختار قولها بالاجتماع المتأخرين على ذلك فيما سئل ذلك قال بعضهم يتخير المجتهد و
 يميل بما اتفق اليه رايه قال عبد الله بن المبارك ياخذ بقول ابي حنيفة رحمه الله تعالى اه **أقول** ولو وجه
 ربنا الحمد في كل ما قصدناه فاستثنى التعامل بما تغير فيه الحكم لتغير الاحوال فقد جمع الوجه الستة التي ذكرناها و
 فصل ان اهل النظر ليس لهم خلاف الامام اذا وافقه احد صاحبيه فكيف اذا وافقه ثم ما ذكر من القولين فيما عداها لاختلاف
 بينهما في المقلد فالاول بتقييد التخيير بالمجتهد فان اذ ان خيارا لغيره والثاني حيث منع المجتهد عن التخيير فهو للمقلد
 امع فاتفق القولان على ان المقلد لا يتخير بل يتبع الامام وهو المرام وفي الفتاوى السراجية والنهر الفائق ثم
 الهندية والحموي وكثير من الكتب لفظ السراجية الفتوى على الاطلاق على قول ابي حنيفة ثم ابي يوسف ثم محمد ثم
 زفر والحسن ولفظ التمه ثم الحسن **أقول** هو حسن فان مكانة زفر مما لا ينكر لكن قال ش الوادهي
 المشهورة في الكتب هو معنى الترتيب اذ المجد قول الامام ثم رايته للسامى صرح به شرح عقوده حيث قال اذ الم
 يوجد الامام نص يقدم قول ابي يوسف ثم محمد ثم قال الظاهر ان هذا في حق غير المجتهد والمفتي المجتهد فيتخير عما
 يتوهم عنده دليله **أقول** اذ المجد قول الامام لا يتقيد بالترتيب فتتبع قول لثاني وان لوى رايه
 الى قول لثالث كما كان لا يتخير اتفاقا اذا كان مع الامام صاحباه او احدهما والذي استظهره ظاهر ثم قال واعني الشرا
 والنهر وقيل اذا كان ابو حنيفة في جانب صاحباه في جانب فالمفتي بالخيار الاول صح اذ الم يكن المفتي مجتهدا
 وفي التنوير الدر (ياخذ) القاصي كلفته (يقول ابي حنيفة على الاطلاق) وهو الاصم منية وسراجية
 وصح في الحادى اعتبار قوة المدعى الاول ضبطهم ولا يخير الا اذا كان مجتهدا اه وفي صدر ط مذكورة
 للصنف صححه ادب المقال **وفي** البحر لم يرد صح ان لا يفتا بقول الامام اه وقال ش قوله وهو الاصم مقابله

اعلم هكنا
 عنها في شرح
 الفتوى وغيره
 والشيخ والعلامة
 العلامة
 حلى الا
 الدين في تفتي
 السراجية ثم الحسن
 والله تعالى اعلم
 منه قدس سره

ما يأتي عن المحاكم ما في جامع الفصولين من انه لو مع احد صاحبيه اخذ بقوله ان خالفه قيل كذلك قيل بخير الا فيما كان
الاختلاف بحسب الزمان والحكم بظاهر العدالة وفيما اجمع المتأخرون على لزراعة والمعاملة فيختار قولهما اه وفي
صدور الامر كما في السراجية وفيها انه يفنى بقول الامام على الاطلاق وصح في المحاكم القدوة المذكور اه قل طوق
والامر مقابل قوله بعد صح في المحاكم هو قال ش بعد نقل عبارة السراجية مقابل الامر غير المذكور في كلام الشارح
فانهم يريدون التقرين على طاقول ههنا امولا بد من التنبيه لها فاقول انهم الدركي لتصبحين
قبل قول المصنف لا يخبر انهم فاهم الاطلاق في الحكم الاول حتى قال طوقله صح في المحاكم مقابل الاطلاق
الذي في المصنف اه ان صريح نص المصنف تقييده بما اذا لم يكن مجتهدا وثانيا ما صح في المحاكم عين ما
صح في السراجية والمنية وادب المقال غيرها وانما الفرق في التعبير فهم قالوا الامر للمقلد لا يخبر بل تبع قول
الوام وهو قال الامر المجتهد يتخير لان قوة الدليل غاييرها هو فيستحيل ان يكون مقابل الامر ما صح في المحاكم
بل مقابله التخيير مطلقا اذا خالفه معا كما هو مفاد اطلاق القيل المذكور في السراجية والتقييد بقول الامام
مطلقا وان خالفه معا والمفتة مجتهد كما هو مفاد اطلاق ما صدر به فيها فلا وجه لترجيح الاول عليه بانه مضبوط
فد قال ح ط ش في التوفيق بين ما في السراجية والمحكمة ان من كان له قوة ادراك قوة الدرك يفنى بالقول القوي ^{في} ^{في} ^{في}
والا للتوبيخ قال ش يدل عليه قول السراجية والامر ان المكن للفتة مجتهدا اه اقول فتر في التعبير
لا يكون خلافا حتى يوفق وبالجمله فتوهم المقابلة بينهما اعجب واعجب من هذا العلامة ش تنبه له في صدر
الكتاب ثم وقع فيه في كتاب القضاء فبعض من لا ينسى وثالث كذلك لا يقايله ما في جامع الفصولين فانه
عين ما في الخانية وانما نقله عنها برفح وفيه تقييد التخيير بالمجتهد فالكل ردوا موردا واحدا لما ليس التوهم
لاقتصار وقع في النقل عنه فان نصه لو مع رضى الله تعالى عنه احدا صاحبيه يأخذ بقولهما ولو خالف
صاحبه فلو كان اختلافا بحسب الزمان يأخذ بقول صاحبه في المزاورة والمعاملة فيختار قولهما اجمع المتأخرون
وفيما عدا ذلك قيل بخير المجتهد قيل يأخذ بقول رضى الله تعالى عنه فان كشفت الشبهة **ورابعا**
اهم من الكل فنع ما اودعه عبارة الدرس ان يصح المحاكم اعتبار قوة الدرك مطلقا لاقتصارا من نصه على فصل
واحد ليس كذلك ففي المحاكم القدسي متى كان قول أبي يوسف ومحمد موافق قوله لا يبعد عنه الا فيما مست
اليه الضرورة وعلم انه لو كان ابو حنيفة دأى رأوا الفتية به وكذا اذا كان احدهما معان خالفاه في الظاهر لم
قال بعض المشايخ يأخذ بظاهر قوله وقال بعضهم المفتة بخير بينهما ان شاء افعى بظاهر قوله وان شاء افعى

فلم يفرق بين
في المحاكم
التي هي

تفضل
بدر المختار
معروضه
على العلامة
عليه السلام



تفضل
على العلامة
عليه السلام
معروضه
على العلامة
عليه السلام
معروضه
على العلامة
عليه السلام
تفضل
على العلامة
عليه السلام

تفضل
على العلامة
عليه السلام

و اما قد امر الامام
بما فعله من
التي ينبغي ان
مما امر
الذي ينبغي ان
الامام اي بلو
خلاف اذا
خالفوا تحت القاع

ولم يستثن ما سواه لما علمت ان ذلك عين العمل بقول الامام لا عدل عن من استثنى ها كما اننا نعلم والتصحيح
 جامع الفصولين في الجور والخير ورفع الغشاء ونوح وغيرهم نظر في الصوة ومن ترك نظر في المعنى فان استثنى ضعف
 الدليل كالحق فنظره الى المجتهد ان لم يستثن شيئا كالامام صاحب الهداية والامام الاقدم عبد الله بن المبارك
 فقوله اش على ارساله حق المقلد فظهر لله الحمد ان الكل نايرون عن قوس احدة ويرون جميعا ان المقلد ليس
 الا اتباع الامام في قوله الصور ان لم يخالفه قوله الضرور والافق الضرور وفي شرح العقود رأيت في بعض
 كتب المتأخرين نقلا عن ايضا الاستدلال على بطلان الاستبدال لقاضى لقضاة شمس الدين محمد بن محمد بن
 ان صدق الدين قال ان هذا الفتاوى اختيارات المشايخ فلا تعارض كتب المذهب قال كذا كان يقول غيره
 من مشايخنا وبه قوله **وقدم** قول الخيرية ثم ش المقرب عندنا انه لا يفتى ولا يعمل الا بقول الامام الاعظم
 الا لضرورة وان صرح المشايخ ان الفتوى على قولها **وايضا** قول الجور ثم ش يجب الافتاء بقول الامام
 وان لم يعلم من اين قال **وفي** المختار فتاوى الجور لا يعدل عن قول الامام الى قولها او قول احدهما الا لضرورة
 من ضعف دليل او تعارض بخلافه كما زارعة وان صرح المشايخ بان الفتوى على قولها **وهكذا** القوة في منحة الخالق
وفيه من النكاح قبيل التي مسألة دعوى النكاح منه ومنها بينة الزهر وقضاء القاضى به عند قول
 تحمل له خلافا لهما وفي الشريعة ليلية عن الواهب بقوله ما يفتى ما نصه قل الكمال قول الامام اوجه قلت وحيث كان
 الوجة فلا يعدل عند ما تقر انه لا يعدل عن قول الامام الا لضرورة او ضعف دليله كما اضعناه في رسم
 المفتى شرحها **وفيه** من هبة المشايخ حيث علمت انه ظاهر الزاية نص عليه محمد روضة عن ابي حنيفة ظهر انه
 الذي عليه العمل ان صرح بان المفتى بخلافه هذه نصوص العلماء رحمهم الله تعالى ورحمنا بهم وهي كما ترى كلها
 موافقة لما في الجور لم يتعقبه فيما علمت الا عالمان متأخران كل منهما عاب ابي نكر وافر وفارق ووافق و
 خالف ووافق وهما العلامة خير الروملى السيد الشافعى رحمه الله تعالى ولا عبرة بقول مضطرب قد علمت ان لا
 نزاع في سبع صورا ما ورد خلاف ضعيف في الثامن وهي اذا خالف صاحباه متوافقين على قول واحد لم يتفق
 الجور على ترجيح شئ منهما فعند ذلك جاء قيل ضعيف محمول المقائل بل مشكوك الثبوت ان المقلد يتبع ماشاء
 منه ما والصحيح المشهور المعتمد المنصو ان لا يتبع الا قول الامام والقولان كما ترى مطلقا ن مرسلا ن لا نظر
 في شئ منهما الترجيح او عدم ملكي الحق الشافعى اختار لنفسه مسلكا جديدا لا اعلم له فيه سند اسديدا
 وهو ان المقلد لا له التحيير ولا عليه التقييد بتقليد الامام بل عليه ان يتبع المزجحين قال في صدق المختار

في نسخي المصنف
 في بيان عبارات
 العلامة
 حلي
 قول الامام
 في نسخة خالص

قول السراجية الاول اصله المكنى بمحمد بن يحيى في المحققين من اهل النظر في الدليل تتبع من الاقوال ما كان اقوى
 دليلا والا تتبع الترتيب السابق وعن هذا ترجمه قد يرجحون قول بعض اصحابه على قوله كما رجحوا قول فرج في سبع عشرة
 مسألة فتتبع ما رجحوا لانهم اهل النظر في الدليل هو قال في قضائه لا يجوز له مخالفة الترتيب المذكور الا اذا كان له ملكة
 يقتد بها على اطلاع على قوة المدرك وبهذا جمع القول الاول الى ما في الحاشية من العبرة في المفتي المجتهد لقوة المدرك
 فيه زيادة تفصيل سكت عنه الحاشية فقد تفق القولان على ان الاصح هو المجتهد المذهب من المشايخ الذين هم اصحاب
 الترجيح لا يلزمه الاخذ بقول الامام على الاطلاق بل عليه النظر في الدليل ترجيح ما رجح عند دليله نحن نتبع ما رجحوا وعند
 كما وافقوا في حياتهم كما حققه الشارح في اول الكتاب نقلا عن العلامة قاسم دياتي قريبا عن الملقط ان لم يكن مجتهدا
 فعليه تقليد هم اتباع رأيهم فاذا قضى بخلافه لا ينفذ حكمه في فتاويه بل ينسحب اليه عدل عن قول الامام الا اذا
 صرح احد من المشايخ بان الفتوى على قول غيره بهذا سقط ما بحثه في البحر من ان علينا الافتاء بقول الامام وان فتى المشايخ
 بخلافه **اقول** ولا هذا كما ترى قول مستحدث **وثانيا** زاد احدا تابا باتباع الترجيح المخالف لاجماع
 ائمتنا الثلاثة رضي الله تعالى عنهم وقد اجمعت صرائح النصوص على خلافه نعم نتبع القول الضروري حيث كان
 وجد معه ترجيح ولا بل لو وجد الترجيم بخلافه كما علمت فليس لاتباع فيه للترجيم بل لقول الامام **وثالثا**
 فيذهول عن محل التراجع كما علمت تحويلة بل فوق ذلك ان خالف فيه صاحبا ينقسم الى ستة اقسام ما يتفق
 المرحون على ترجيم قوله او قولها او يكون اجمع الترجيمين لكثرة الترجيمين او قوة لفظ الترجيم له ولها او يتساويان فيه
 في عدم ولا يستاهل لخلاف السيد الرابع ان يكون ارجح الترجيمين لهما فاذن هو عاشر عشرة وقد تعدا الى ما
 هو اعم من المقسم ايضا وهو اتباع الترجيم سواء خالفه صاحبا او احدهما او واحدا **ورابعا** ان كان لهذا
 القول المحدث اثر في الزبوان قال لتقليد بتقليد الامام مرجحا عليه واجبا لاتباع بوجوه **الاول** انه قولنا
 الامام الاعظم بحر العلم امام الفقهاء والمحدثين الاولياء سيدنا عبد الله بن المبارك رضي الله عنه نفعا
 ببركاته العظيمة في الدين الدنيا والاخرة فقد قال في الحاشية القدسي نقلتوا انتم في شرح العقود متعلم يوجد في
 المسألة عن ابي حنيفة رواية يؤخذ بظاهرها قول ابي يوسف ثم بظاهرها قول محمد ثم بظاهرها قول زهير الحسن بن غبرم الاكبر
 فالأكبر الى اخر من كان من قبله اصحابه **الثاني** عليه الجهود والعمل بما عليه الاكثر كما صرحتم به في رد المحتار
 والعقود الداية واكثرنا النصوص عليه فتاوسا وفي فصل لقضاء فورس **الثالث** هو الذي
 تواردت عليه التصحيحات وانفقت عليه الترجيمات فان جابا باتباعها وجب القول بوجوب تقليد الامام من خالفه مطلقا

موضوعه عليه السلام في

علام
 جلال

وانهم علموا انهم سبوا واللائل فحكموا بتوجيه لم يلزم شئ من الكلام الى صورة اختلاف الترجيح فضلا عن رجحية
 احد الترجحين لو كان مراده ذلك لم يقتصر على اتباع المرجحين فانه حاصل في كلا الجانبين بل ذكر اتباع ارجح التوجيهين
 ويؤيده ايضا ما قدمنا في السابعة من قوله حمد الله تعالى لما تعارض التوجيهان تساقطوا رجعتا الى الاصل وهو
 تقديم قول الامام اه وهذا وان كان ظاهرا فيما استوى التوجيهان لكن ما ذكره متوقفا عليه عن الخيرية والرجحية
 يعين ان الحكم لم يؤيده ايضا ما جعل اخر الكلام بمحصل جميع كلام الداعي المرام اذ قال قوله فليحفظ اوج جميع ما ذكرناه
 وحاصله ان الحكم ان اتفق عليه اضحاجا يفتى به قطعا والا فاما ان يصح المشايخ احدا القولين فيه او كلا منهما
 اولا ولا ففى الثالث يعتبر الترتيب ان يفتى بقول ابي حنيفة ثم ابي يوسف ثم اخوة الدليل وهو التفتيش في الاول
 ان كان التوجيه بافعل التفضيل خير المفتى واذا قبل يفتى بالصحيح فقط وهذا ما نقله عن الرسالة والثاني ما ان يكون
 احدهما بافعل التفضيل الاول ففى الاول قبل يفتى بالاصح وهو المنقول عن الخيرية وقيل بالصحيح وهو المنقول عن
 شرح المنية وفي الثاني يخير المفتى هو المنقول عن قف الجود والرسالة افا دح اه فما ذكره في الثالث عين مرادنا
 وكذا ما ذكره في الاول اما استثناء ما اذا كان التوجيه بافعل فاقول يخالف نفسه ولا يخالفنا
 فان الترجيح اذا لم يوجد الا في جانب واحد كما جعله محل الرسالة ومع ذلك خير المفتى لم يكن عليه اتباع ما رجحوه
 والتاويل بان افعل فاذا ان الرأية المخالفة صحيحة ايضا كما قالاهما واط فاقول او هذا مسلم
 اذ اتوبل الاصح بالصحيح اما اذا ذكروا قولين قالوا في احدهما واحد انه الاصح لم يليو بيان قوة ما في الاخر اصدلا فليهم
 منه ان الاول هو الرأى المنصور ولا ينقدح في ذهن احدهم يريدان تصحيح كلا القولين وان الاول مزينة ما على
 الاخر فافعل ههنا من باب اهل الجنة خير مستقر واحسن مقبلا ولو سبرت كلامهم لو جدهم يقولون هذا هو
 ارفق مع ان الاخر لا رفق فيه لا احتياط وهذا بدعى عند من خدام كلامهم ولذا قال في الخيرية من الطلاق انت على علم
 بانه بعد التنصيص على صحته لا يعدل عنه الى غيره اه بل قال في صلحها في مسألة قالوا فيه القائل ان يقول تجزوه هو
 ولقائل ان يقول لا مانع حيث ثبت الاصح لا يعدل عنه هذا مفاد منته العقود وان مال في شرحنا الى ما هنا فانه قال
 صوحيا ما وجد قولين قد رصم واحد فذاك المعتمد ويغوز الفتوى عليه الاشبه والظاهر المختار اذا
 والوجه ان فقد حكم بقصر الاعتماد على ما قيل فيه لم يفعل ولم يصح خلافه ولما قال في الدر فمين نسى لتسليم عن يساه
 اتى بما لم يستدر القبلة في الاصح وكان في القنية انه الصحيح قال ش عبر الشارح بالاصح بدل الصحيح والخطب
 فيه هل هو وكيف يكون سهلا وهما عندكم على طر في نقيض فان الصحيح كان يفيدان خلافا فاسدا فاد الاصح

ما كان في كلامه
 ما كان في كلامه
 ما كان في كلامه
 ما كان في كلامه

ما كان في كلامه
 ما كان في كلامه
 ما كان في كلامه
 ما كان في كلامه

علام
 حلى

ما كان في كلامه
 ما كان في كلامه
 ما كان في كلامه
 ما كان في كلامه

ما كان في كلامه
 ما كان في كلامه
 ما كان في كلامه
 ما كان في كلامه

والأحوط إذا كان في خلافه مفسدة والاستحسان إذا كان لغرض ضرورة أو تعامل أما إذا كان لدليل فمختص بأهل النظر
وكذا كونه وجه أو ضريح دليلا كما اعترف به في شرح عقوده وقد علمنا أن المقلد لا يترك قول المقلول غيره أن غيره أقوى دليلا
في نظري فإن النظر من النظر إنما يتبعه ذلك تاركاً تقليداً ما من يسلم أن أحداً من مقلديه مجتهد مذهباً بصراً بالدليل الصحيح
منه ولو بما يكون قياساً يعارضه استحساناً يعارضه استحساناً أخيراً منه فكيف يترك القياس القوي بالاستحسان الضعيف وهذا
هو المرجح في كل قياس قال الإمام وقيل لغيره لا مثل ضرورة وتعامل نه استحساناً لهذا وهذا بما قد مو القياس على الاستحسان وقد
نقل في مسألة في الشركة الفاسدة ش عن طعن الحموي عن المفتاح أن قول محمد هو المختار للفتوى عن غاية البيان أن قول أبي الوفاء
استحساناً يقال ش عليه فهو من المسائل التي ترجح فيها القياس على الاستحسان أه فإذ إن ما عليه الفتوى مقدم على الاستحسان كذا
ضرورة على ما علل بالتعليل من إشارات الترجيح الفتوى أعظم ترجيحاً صريحاً وكذا الأشك في تقديمها على الوجه والآدق في
الأحوط كما نصوا عليه فلم يبق من البرجمات المذكورة إلا الكدية التي يصحح الكثيرة القائلين لذا اقتصرنا على كونهما فيما مضى
الكثرة أكثر مما في مسألة وقت العصر العشاء حتى ادعوا على خلاف قوله التعامل بل عمل عامة الصحابة في العشاء ولم يمنع ذلك
لا سيما في العصر عن التعليل على قول الإمام وتقلدنا عن الجواز قد تم إننا لا يعدل عن قول الإمام إلا للضرورة وإن صرح
المشايخ أن الفتوى على قولهما كما هنا هـ وناهيك بجواب عن كدية لفظ التقيصيح أيضاً قد منا نصوص ش في ذلك من النقل
عن كتاب النكاح كتاباً للهيئة أيضاً أكثر في المختار من معارضة الفتوى بالمتون تقديم ما فيها على ما عليه الفتوى ما هو إلا
أن المتون وضعت لنقل مذهب صاحب المذهب رضي الله تعالى عنه فمنها الإسناد في البئر إلى يوم أو ثلاثة في حق الوضوء
والفسل الأقصر في حق غيرهما أفق به الصبيح في صححه المحيط والتبيين قوة في البحر المنعم واعتمداً في التواريخ
الديفلة في الفلا طلاق المتون قاطبة إلى قولكم فلا يعول عليه أن قوة في البحر المنعم ومنها وقصدت
على رجل بعينه عا بعد موته لو رثه الواقف قال في الجناح ثم فتحه القدير به يعني فقلتم أنه خلاف المعتمد
لحق الفتوى لما نص عليه محققو المشايخ ولما في المتون من أنه بعد موت الموقوف عليه يعود للفقراء ومنها
ما اختار الإمامان الجليلان الطحاوي والكوفي من إلغاء طلاق السكران في التفريد ثم التنازعاً بينهما ثم الد الفتوى
عليه فقلتم مثل ح قد علمت مخالفة لسائر المتون ومنها قال محمد إذا لم يكن عصبة فولاية النكاح للحاكم
دون الأم قال في المضمرة آ عليه الفتوى فقلتم كالجهر والهمر غير مخالفة للمتون الموضوع لبيان الفتوى
ومنها قال محمد لا تعتبر الكفاءة ديانة وفي الفتوى عن المحيط عليه الفتوى صححه المبسو فقلتم كالجهر تصحيح الهداية
معارض له فالافتاء بما في المتون آ ومنها قال لها اختار اختار اختار فقلتم اختارت الأولى الوسط

قال الإمام
الكوفي في مختصره
وغنى نقل في غاية
البيان
نور المصنف قد
والاستحسان
الذي هو ضرورة
في كل قياس
وقال الإمام
على قول
ما عليه الفتوى
مقدم على الاستحسان
علام
جلى
عند قول الإمام
في الجناح
إذا رجع قول الإمام
وقول غيره
كان العمل بقول
الإمام وإن قالوا
بغيره

او الاخيرة طلقت ثلثا عند واحد بائنة عندهما واختاره الطحاوي في الدرر اقره الشيخ على
المقدمي في الحاشية القدسي به نأخذ فقد اذ ان قولهما هو المفتي به كذا نبط الشرف الغزي فقلتم قول الامام
مشي عليه المتن اخذ دليله في الهداية فكان هو المعتمد ومنها طلب القسمة من لا ينتفع بها لقله
حضته قال شيخ الاسلام خواهر زاده يجاب قال في الثانية وعليه الفتوى فقال في الدرك المتن على الاول
فعليه المعول اقرتموه انتم وطمع قولكم راد منهما في هبة رد المحتار كن على ذكرهما قالوا لا يعدل عن تصحيح
قاضي خان فانه فقيه النفس اه فقد ظهر والله الحمد ان الترجيح يكون لقول قول الامام لا يوازيه شيء واذا اختلف
الترجيح وكان احدهما قول الامام فعليه التحويل كذا اذا لم يكن ترجيح فكيف اذا اتفقوا على ترجيح فلم يبق
الا ما اتفقوا فيه على ترجيح غيره فاذا حمل كلامه على ما وصفنا فلا شك في صحته اذن بالنظر الى حاصل الحكم
فانا نوافق على اننا نأخذ بما اتفقوا على ترجحه انما يبقى الخلاف بيننا في الطريق فهو اختاره بناء على اتباع
المزحجين فمن نقول لا يكون هذا الا في محل احد الاحوال فيكون هذا هو قول الامام الضرور وان خالف قوله
الصور بل هذا ايضا مساغ ههنا لتقليد المشايخ في بعض الصواع على ما يأتي بيانها ثم لا شك انه لا يتقيد بكونه
قول احد الصاحبين بل قد ورد مع الاحوال حيث دارت وان كان قولنا فمشتا على خلاف الائمة الثلاثة كما
ذكر وما ذكر من سيرهم الدليل ساكنا كلامه نشأ من الطريق الذي سلكه وح يبقى الخلاف بين المجريطين فان البحر
ايضا لا ياتي عندنا لعدول عن قول الامام الصور الى قوله الضرور وكيف قد فعل مثله نفسه الوفاق اولى من الشقاق
والعمل مراد ابن الشلبه ان يصرح احد من المشايخ بالفتوى على قول غير الامام مع عدم مخالفة الباقيين لصراحة الاول
كما قصدهم على قول الامام او تقديمه وتأخير دليله والجواب عن الاول غيره الى غير ذلك مما يعلم انهم يرجحون قول
الامام كما اشار ابن الشلبه الى التصحيح لالة وح لا بد ان يظهر منهم مخالفة فاتهم لذلك المفتي فيدخل في صورة الشبهة
هذا في جانب الشكحي اما جانب البحر فوايتني كتب فيما علقته على المختار في كتاب القضاء ما نصه **قول**
هل كلام البحر حيث جد لترجيح من ائمتنا في جانب الامام ايضا كما في مسألتى العصر والعشاء ان جد كالمفاظ
هو الفتوى من المشايخ في جانب الصاحبين ليس يدل ان المشايخ وان اجمعوا على ترجيح قولهم لا يعبؤ به ويجب علينا الافتاء
بقول الامام فان هذا لا يقول به احد من مسألتنا لفقه فكيف بهذا العلامة البحر ان ترى ابد اجماع الائمة على ترجيح
قول غيره لا لتبدل مصلحة باختلاف الزمان لا يجوز لنا مخالفة المشايخ (لانما اذن مخالفة الامام عينا كما علمت)
واما اذا اختلف الترجيح فوجان قول الامام لانه قول الامام ارجح من وجان قول غيره لا رجحية لفظ الافتاء به

تأخير الهداية
دليل قول
دليل عقيدة
قول الامام
علام
جلى
مقدم علم
قاضي خان
الفاظ الفتوى
او يعدل عن
قاضي خان فانه
فقيه النفس

فان
تدبره
جليلون يثنيون
علام
جليل
فما يعمل به
المقلب في
امثال المقام

التحميد

الحمد لا يتوحد
وصلاة دوماً على
والآل والأصحاب هم
فالى العظيم توسلى
وبمن اتى بكلامه
وبطيبة وبمن حوت
وبكل من وجد الرضا
لا هم قد هجم العدى
فى خيلهم ورجالهم
هاويين زلة مثبت
لكن عبدك امن
لا اختشى من بأسم
لا هم فادفع شرهم
وآدم صلاتك والسلام
والآل امطار السند
ما غردت ورقا على
باجعل به الحمد
عبداً بحرز السيد

التعليقات الرضوية

على عواشي الدر المنار للسيد الطحاوي
وعلى الفتاوى الخيرية للعلامة الرملی

للامام احمد رضا القادري البریلوی

محقق

(۱) الاستاذ محمد صدیق الهزاروی

(۲) الاستاذ محمد خان القادری

منظر الدعوة الإسلامية
لاهور ۸
پاکستان